



مجلة بحوث الشرق الأوسط



مجلة علمية محكمة (معتمدة) شهرية
يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط

السنة الثامنة والأربعون - تأسست عام ١٩٧٤



العدد الخامس والسبعون (مايو ٢٠٢٢)
الترقيم الدولي: (2536-9504)
الترقيم على الإنترنت: (2735-5233)

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية : ٢٤٣٣٠ / ٢٠١٦

الترقيم الدولي: (Issn :2536 - 9504)

الترقيم على الإنترنت: (Online Issn :2735 - 5233)



مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحكَّمة
متخصصة
في شئون الشرق الأوسط

مجلة مُعتمَدة من بنك المعرفة المصري

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري



www.mercj.journals.ekb.eg

- معتمدة من الكشاف العربي للاستشهادات المرجعية (*ARCI*) . المتوافقة مع قاعدة بيانات كلاريفيت *Clarivate* الفرنسية.
- معتمدة من مؤسسة أرسيف (*ARCIf*) للاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية ومعامل التأثير المتوافقة مع المعايير العالمية.
- تنشر الأعداد تباعًا على موقع دار المنظومة.

دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العدد الخامس والسبعون - مايو ٢٠٢٢

تصدر شهريًا

السنة الثامنة والأربعون - تأسست عام ١٩٧٤





مجلة بحوث الشرق الأوسط (مجلة مُعتمدة)
دوريَّة علميَّة مُحَكَّمَة (اثنا عشر عددًا سنويًّا)
يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: أ.د. أشرف مؤنس، رئيس التحرير
البريد الإلكتروني لوحدة النشر: merc.pub@asu.edu.eg

• وسائل التواصل:
جامعة عين شمس- شارع الخليفة المأمون- العباسية- القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص.ب: 11566
تليفون: 24662703 (202+) فاكس: 24854139 (202+) (موقع المجلة موبايل/واتساب): 01098805129(2+)
ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: www.mercj.journals.ekb.eg
ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر



مجلة بحوث الشرق الأوسط

محتويات العدد ٧٥

عنوان البحث	الصفحة

تابع محتويات العدد ٧٥




الدور السياسي للقضاة في الهند

خلال عصر سلاطين دهلي

(٦٠٢ –-٧٩٠ هـ / ١٢٠٦– ١٣٨٨م)

الباحث / محمود مرعي علي علي خلاف

باحث دكتوراه بقسم التاريخ

كلية الآداب – جامعة عين شمس




www.mercj.journals.ekb.eg



الباحث/ محمود مرعي علي علي خلاف

الملخص:

كان للقضاة في الهند دور سياسي كبير، وكانوا في بعض فترات السلطنة يتدخلون في رسم السياسة العامة للدولة، وذلك بدعم بعض السلاطين في ارتقائهم للعرش، ومنحهم البيعة الضرورية لاكتمال عقد توليتهم من جهة، أو رفض تولي آخرين منهم الحكم من جهة أخرى. ولم تقتصر علاقة القضاة بالسلاطين علي تدخلهم في رسم السياسة العليا للدولة فقط، بل امتد نفوذهم بين كبار رجال الدولة مما جعل الآخيرين لا يتحركون أي تحركٍ سياسي إلا بمشورتهم وموافقتهم، وللدلالة على ذلك تحدثنا في سياق البحث وبشكل تفصيلي عن الجوانب السياسية للقضاة، كعلاقاتهم بسلطان دهلي. واشتراك بعض القضاة في مؤامرات ضده. وبالجيش وقادته، وعملهم كسفراء ومبعوثين، فضلًا عن دور القضاة في تسكين الفتن الداخلية، وأخيرًا وضحنا علاقتهم بكبار رجال الدولة.

Abstract:

Judges in India had a great political role, and in some periods of the Sultanate of Dehli they interfered in drawing the general policy of the state, by supporting some sultans in their ascension

to the throne, and granting them the necessary pledge to complete their tenure on the one hand, or refusing to take over from others on the other side, The judges' relationship was not limited to Sultans Dehli and their interference in drawing up the supreme policy of the state only, but their influence extended among senior statesmen, which made the latter not take any political action except with their advice and approval.

لم يقتصر دور القضاة على اهتمامهم بالنظم القضائية، والعناية بمحاكم السلطنة وقضاياها وقوانينها فحسب، بل كان لقضاة دهلي دورٌ كبيرٌ في الحياة العامة الهندية، لاسيما السياسية منها، وذلك بعيدًا عن تخصصهم وعملهم القضائي المعتاد.

فقد بدى واضحًا التأثير السياسي الذي فرضه القضاة الهنود منذ تأسيس السلطنة، فقد كان القضاة عاملًا أساسيًا، ولاعبًا رئيسًا في التأثير على مجريات الأحداث السياسية في السلطنة كافة، وذلك بطريقتين: إحداهما إيجابية بدعم السلطان، ومساعدته في ارتقاء عرشه، وتوطيده عقب ذلك بدعايتهم الدينية، ومخاطبتهم للعامة. والأخرى سلبية بالابتعاد عن السلطان، ودعم أحد رجاله الراغبين في الإطاحة بالسلطان.

وفي المقابل ورغم أهمية سلطنة دهلي بوجه عام، وأهمية نظامها القضائي بشكل خاص، فإن الدراسات المتخصصة التي تناولتها باللغة العربية فقيرة، خاصة فيما يتعلق بقضاة الهند ودورهم السياسي، فهي ضئيلة للغاية، ولا يوجد حولها سوى بضعة دراسات، لم تتناول الدور السياسي للقضاة بشكل منفرد. ومن ثم لم يكن هناك تركيز بشكل كامل على الأحوال القضائية المختصة بسلطنة دهلي، وإنما كان الحديث عن أحوال القضاء في سياق الحديث عن الجهاز الإداري للسلطنة.

وقد تخصصت تلك الدراسات حول فترة معينة من تاريخ السلطنة، فبعض تلك الدراسات اطلع أصحابها قدر إمكانهم على المصادر المختصة والأصلية التي تتحدث عن السلطنة، وبعضها الآخر لم يعتمد أصحابها على المصادر الأصلية المعاصرة لفترة بحثهم، و ما يتعلق منها بالجانب القضائي لسلطنة دهلي. وفي المقابل فقد بذل الباحث جهدًا كبيرًا للحصول على تلك المصادر الفارسية الأصلية، والاعتماد عليها في البحث، مما كان له بالغ الأثر في الوصول إلى معلومات. ونتائج جديدة أثرت هذا البحث، وميزته عن غيره.

وانطلاقًا من هذا كان اختيار الباحث لموضوع البحث بعنوان " الدور السياسي للقضاة في الهند خلال عصر سلاطين دهلي (٦٠٢ –٧٩٠ هـ / ١٢٠٦ – ١٣٨٨م)" بهدف التعرف على طبيعة الدور السياسي للقضاة. فضلًا عن علاقاتهم بكبار رجال الدولة، وذلك بالاعتماد على أغلب المصادر الأصلية المعاصرة التي تعود لتلك الفترة.

أما عن الصعوبات التي واجهت الباحث فهي قلة المعلومات الواردة عن سلطنة دهلي في المصادر العربية، خاصة فيما يتعلق بالوضع القضائي، وتحديدًا في الفترتين المملوكية والخلجية. فمعظم المصادر العربية التي تحدثت عن سلطنة دهلي، ركّزت في حديثها على فترة حكم آل تغلق، أي عقب الحكم المملوكي والخلجي. كما أن المصادر الفارسية المعاصرة لفترة السلطنة غير متوفرة بالقدر الكافي، مما تطلب من الباحث بذل مجهود مضاعف للحصول عليها، وترجمتها من قبل متخصصين في مجال التاريخ الإسلامي.

وقد اعتمد الباحث على مناهج متعددة منها على سبيل المثال: المنهج الاستقرائي التحليلي؛ لتحليل المضمون، وتفكيك النصوص؛ لاستنباط الأفكار – قدر الإمكان –، بالإضافة إلى المنهج الوصفي الذي يتناول الحوادث التاريخية وصفًا سرديًا ممنهجًا.

وقد اشتمل هذا البحث على مقدمة ذكرنا فيها الدراسات السابقة، وسبب اختيار الموضوع. والصعوبات التي واجهتنا، فضلًا عن المنهج المتبع في البحث. وقد تناولنا في البحث الحديث عن الدور السياسي للقضاة، والذي يشمل دورهم في منح البيعة للسلطان، مستندين في ذلك إلى ما دونه المؤرخون المعاصرون، ومشاهدتهم العينية لمراسم بيعة بعض السلاطين في العاصمة دهلي، والتي شهدت تواجدًا ملحوظًا، وتأثيرًا بالغًا من قبل قاضي القضاة، والصدر جهان، وسائر القضاة في

السلطنة. كما أظهرنا دور القضاة، وعملهم كسفراء لسلاطين دهلي، بالذهاب في بعثات دبلوماسية خارجية ممثلين عن السلطان، أو كمندوبين عنه في بعض المهمات الداخلية، حيث كان القضاة ولاسيما كبارهم يُخولون للعمل كسفراء أو مندوبين عن السلاطين؛ لثقتهم بهم، وقربهم إليهم. كما أوضحنا دور القضاة في مساندة الجيش أثناء حروبه الخارجية، وموقفهم الداعي إلى تسكين الفتن الداخلية، فضلًا عن اشتراك بعض القضاة في مؤامرات ضد السلطان للإطاحة به. وأخيرًا علاقتهم بكبار رجال الدولة. وبعد ذلك جاءت الخاتمة التي اشتملت على نتائج البحث.

علاقة القضاة بسلاطين دهلي:

١. دور القضاة في منح البيعة للسلطان:

اشتملت العلاقة بين سلاطين دهلي وقضاة الهند على نواحٍ سياسية كثيرة، أبرزها منح كبار القضاة والفقهاء البيعة للسلطان الجديد، وقد كان للقضاة تحديدًا دور مهم للغاية في تقديم السلطان لعامة الناس، فمع توليه لمقاليد الحكم في العاصمة دهلي، كان يتم تنصيبه سلطانًا بحضور كبار القضاة. وسائر الفقهاء. و كبار رجال الدولة[١]. وعقب مبايعة كبار القضاة والفقهاء يبارك كبار رجال الدولة تعيين السلطان في منصبه الجديد، ويعلنونه سلطانًا يؤدون له البيعة، وكان القضاة والفقهاء يطلبون من العامة منح البيعة الشرفية للسلطان الجديد.

وفي المقابل شهدت بعض بيعات سلاطين دهلي عقبات وأزمات. وكان المنوط بالتدخل لحلها هو قاضي القضاة الهندي، ويذكر ابن بطوطة في هذا السياق أن بيعة السلطان إلتتمش لم تكن تتم بسبب أصوله المملوكية غير الحرة قائلًا: " إن السلطان إلتتمش استبد بالملك، وأخذ الناس بالبيعة، فأتاه الفقهاء يتقدمهم قاضي القضاة وجيه الدين الكاساني، فدخلوا عليه، وقعدوا بين يديه، وقعد القاضي إلى جانبه على العادة، وفهّم السلطان عنهم ما أرادوا أن يكلموه به، فرفع طرف البساط الذي هو

قاعد عليه، وأخرج لهم عقدًا يتضمن عتقه، فقرأه القاضي والفقهاء، وبايعوه جميعًا، واستقل بالملك"(٢).

كما ذكر لنا بعض المؤرخين مراسم بيعة بعض السلاطين في العاصمة دهلي، التي شهدت تواجدًا ملحوظًا، وتأثيرًا بالغًا من قبل قاضي القضاة، والصدر جهان، وسائر القضاة في السلطنة، فكما ذكر ابن بطوطة مراسم بيعة السلطان إلتتمش، وذلك بحضور كبار الهيئة القضائية والفقهية(٣)، ذكر لنا الجوزجاني (ت القرن السابع الهجري– الثالث عشر الميلادي) مراسم بيعة كل من السلطان معز الدين بهرام شاه، والسلطان علاء الدين مسعود شاه، والسلطان ناصر الدين محمود شاه(٤).

وبحضور كبار القضاة والفقهاء –أيضًا– ذكر لنا عصامي (ت٧٥١هـ/١٣٥١م)(٥) مراسم بيعة السلطان كيومرث(٦٨٩هـ /١٢٩٠م)، والسلطان قطب الدين مباركشاه(٦). كما ذكر أمير خسرو(ت٧٢٥هـ/١٣٢٥م) مراسم بيعة السلطان خسرو شاه(٧)، والسلطان غازي تغلق(٨).

وقد كانت مراسيم البيعة في الأغلب هي إجراء شكلي(٩)؛ لأن السلطان كان يصل للحكم فعليًا نتيجة القوة العسكرية، لكن كان لا بد من هذا الإجراء المتعارف عليه لإرضاء القضاة والفقهاء(١٠)، لاسيما أن أغلب سلاطين دهلي كانوا يلجؤون لكبارهم لأخذ المشورة الدينية منهم بعد ذلك، والتي ربما تساعدهم على استقرار حكمهم؛ وفي هذا السياق يشير بعض المؤرخين والباحثين المتخصصين إلي أن البيعة التي كان يمنحها القضاة والفقهاء وسائر الناس للسلاطين هي بيعةٌ هامشية، ولا تغير من الأمر شيئًا. والدليل على هامشية البيعة، وعدم اكتراث السلاطين بها إلا من الناحية الروحية فقط، عندما اعتلى جلال الدين الخلجي العرش، كان هناك بيعة ظاهرية له، فكبار رجال الدولة الأتراك لم يرضوا عن وصول الخلجيين للسلطة، ولم يكن السلطان محبوبًا من العامة، ولم يؤدِّ له البيعة عدد كبير منهم، ولم يذهبوا لمبايعته بعد ذلك إلا عقب انتشار خبر عدله، وتدينه، وإحسانه. وقد رحبت

الشخصيات المهمة في السلطنة بعد ذلك بالسلطان الجديد، لاسيما بعد أن أجاز رجال الدين حصول الحاكم على البيعة بالقوة حال الوصول إلى السلطة قهرًا، وبذلك أصبح للسلطان المستولي على السلطة مخرجًا شرعيًا(١١).

٢. عمل القضاة كمبعوثين عن سلاطين دهلي

كان القضاة في دهلي يُكلفون في بعض الأوقات بالعمل كمبعوثين عن السلطان في بعثات دبلوماسية خارجية(١٢)، أو كمندوبين عنه في بعض المهمات الداخلية، حيث كان القضاة ولاسيما كبارهم يُخولون للعمل كمبعوثين أو مندوبين عن السلاطين؛ لثقتهم بهم، وقربهم إليهم.

وبالرغم أن سلطنة دهلي كان لديها ديوان مخصص لتلك المهام الدبلوماسية، ويسمى ديوان الانشاء "ديواني إنشائي"(١٣)، فإن الديوان لم يكن لديه رجالٌ مختصون بالعمل كسفراء، أو مندوبين، وبالتالي لم يجد السلاطين أفضل من القضاة والفقهاء للقيام بتلك المهام الدبلوماسية الرفيعة.

ومن الأمور المهمة للسلطان كما يرى أغلب المؤرخين هو حُسن نظره في إرسال الرسل، فبالرسول يُستدل على حال المرسل، كما تجب فيه خصال ومميزات عدة ترجحه عن غيره، أهمها العقل، والأمانة، والعفاف، والعلم والثقافة، وأن يكون مهذبًا وواضحًا(١٤). وكانت تلك الصفات العامة هي السمة الرئيسة التي اتسم بها أغلب قضاة دهلي، لاسيما من تم اختيارهم ليمثلوا السلطان كسفراء عنه في مناسبات خارجية أو مندوبين له في أمور ومواقع محلية.

وقد تمتع أغلب سُفراء سلاطين دهلي في الفترات الثلاث المملوكية، والخلجية، والتغلقية، بالصفات المذكورة سلفًا، وتحديدًا من كان منهم مرسلًا من السلطان إلى الخلافة العباسية، فقد كان أغلبهم من كبار القضاة والفقهاء؛لأن من يحمل رسالة السلطان إلى الخليفة العباسي لابد أن يكون من وجهاء المجتمع، حاملين معهم لواء العلم، والدين، والأخلاق(١٥).

بداية سنتحدث عن انتداب السلطان لبعض القضاة للإنابة عنه في بعض المهمات الداخلية، ففي الفترة المملوكية الأولى من حكم السلطنة، وتحديدًا عقب تولي السلطان علاء الدين مسعود شاه السلطنة، وبسبب التناحر السياسي في عهد سلفه السلطان معز الدين بهرام شاه، حاول السلطان الجديد جمع كبار رجال الدولة كافة، والتأليف بينهم، بإرسال هداياه السلطانية إليهم جميعًا، وكان القاضي جلال الدين هو من وقع عليه الاختيار ليكون مندوبا عن السلطان، للقيام بتلك المهمة. وقد بدأ القاضي مهمته بالذهاب إلى الملك عز الدين طغا خان حاكم لكهنوتي، وسلمه جتر(١٦) السلطان وخلعته(١٧).

وعقب وصول السلطان علاء الدين الخلجي إلى السلطة، أرسل جيشًا إلى أرنكل للاستيلاء عليها، وبسبب خلل الطريق، واختفاء بعض الحصون، انقطع خبر الجيش فترة، فحزن السلطان. واستدعى صديقه القاضي مغيث الدين، وطلب منه أن يذهب مندوبًا عنه إلى شيخ الإسلام نظام الدين أوليا الذي كان معروفًا بكراماته، وإبلاغه تحية السلطان.ثم عرض عليه أمر الجيش الذي انقطع اخباره، ولو كان لديه عن أحوال الجيش بنور ولايته يسرني معرفته، وطلب من القاضي نقل ما يذكره شيخ الإسلام على لسانه دون زيادة أو نقصان، وعندما وصل مندوب السلطان القاضي مغيث إلى مولانا نظام الدين، سلمه رسالة السلطان، فقرأها جيدا. ثم أجابه بقوله" إن وراء هذا الفتح فتوح أخرى "، وعاد مندوب السلطان من ملازمة مولانا، وأبلغ عبارته للسلطان، فسُر جدًا، وعلم أن أرنكل فُتحت، وتمنى فتحًا أخر(١٨).

وقد أصبح استخدام القضاة كسفراء في الفترة التغلقية أكثر فاعلية عن ذي قبل، فالسلطان محمد تغلق كان معروفًا بتقريب بعض القضاة والفقهاء إليه، ومن ثم كان يختار من بينهم من ينوب عنه في مهام دبلوماسية داخليًا أو خارجيًا، فقد أرسل السلطان محمد تغلق قاضي القضاة كمال الدين الغزنوي على رأس وفد يضم سائر القضاة والفقهاء لاستقبال ابن الخليفة المستنصر بالله العباسي(٦٢٣-٦٤٠هـ/١٢٢٦-١٢٤٢م) الذي يعرف بغياث الدين محمد، عند دخوله الهند(١٩).كما أناب السلطان

محمد تغلق –أيضًا –القضاة والفقهاء عنه لاستقبال رسل الخلافة العباسية، ففي سنة ٧٤٤هـ–١٣٤٣م[٢٠]، جاء الحاج سعيد صرصري من مصر إلى دهلي حيث جاء ومعه منشور الحكومة وخلعة السلطان ليسلمها للسلطان محمد تغلق[٢١]، وبالفعل وصل الحاج سعيد مبعوث الخليفة المستكفي بالله سنة٧٤٥هـ ١٣٤٤م، ومعه التقليد، والخلع للسلطان الذي استقبلهم بحفاوة بالغة[٢٢].

كما أناب السلطان عنه القضاة والفقهاء لاستقبال كبار الضيوف الوافدين إلى دهلي، فيذكر ابن بطوطة أن قاضي ترمز ويدعى قوام الدين، قد جاء إلى دهلي في عهد السلطان محمد تغلق، فأرسل السلطان أحد القضاة لينوب عنه لاستقباله، ونظرًا لأهمية القاضي الضيف قامت أيضًا أم السلطان بإرسال من ينوب عنها لاستقبال زوجة القاضي الجليل، وأرسلت أم السلطان ملكه جهان هدية عبارة عن ثلاثة من الفتيان لخدمة زوجة القاضي[٢٣].

ويشير– أيضًا– ابن بطوطة إلي أن هذا الأمر تكرر مرة أخرى في استقبال أحد ضيوف دهلي، فيذكر أن قاضي القضاة في دهلي وسائرهم ومعهم ابن بطوطه خرجوا لاستقبال أحد كبار الفقهاء ويدعى الشيخ هود، وكان جده مقربا إلى السلطان محمد تغلق، وكان يوم مجيئ الشيخ هود يوما مشهودا في العاصمة، فعقب استقباله أعد للضيف الطعام، وتناوله في حضور السلطان وقضاته[٢٤].

ومن ناحية أخرى وحال عودة السلطان إلى دهلي عائدًا من حرب أو من سفر، كان قاضي القضاة والصدر جهان في مقدمة مستقبليه على أطراف العاصمة، فعقب عودة السلطان بلبن إلى دهلي كان في مقدمة مستقبليه قاضي دار الملك[٢٥].

وفي عهد السلطان محمد تغلق، خرج الصدر جهان ناصر الدين الخوارزمي، وقاضي الممالك كمال الدين الغزنوي على أطراف العاصمة؛ ليكونوا في مقدمة مستقبلي السلطان عند عودته إلى دهلي، وعقب إلقاء السلطان تحيته عليهم، صحبهم معه إلى قصره؛ ليجلسوا على مائدة الطعام تشريفًا لهم وتكريما[٢٦].

أما عن إرسال القضاة كسفراء ومبعوثين خارج الهند، فيشير ابن بطوطة إلي أن السلطان محمد تغلق أرسله شخصيًا عندما كان قاضيًا في مهمة دبلوماسية إلى ملك الصين، وقد ذكر لنا ابن بطوطة كيف تم استدعاؤه إلى قصر السلطان، وتبليغه بالمهمة رسميًا، حيث ذكر" لما وصلت إلى قصر السلطان، زاد في إكرامي على ماكنت أعهد، وقال لي: إنما بعثت إليك لتتوجه عني رسولًا إلى ملك الصين، فإني أعلم حبك في الأسفار والجولان، فجهزني السلطان بما احتاج له، وعين لي كل ما وددته"[٢٧].

٣. مساندة القضاة للجيش أثناء حروبه الخارجية

كان سلاطين دهلي يستخدمون القضاة والفقهاء في تأييد مشروعاتهم الحربية الخارجية، فضلًا عن دورهم في تحميس الجنود، وتشجيعهم على مواصلة القتال ضد القوات المغولية أو الممالك الهندوسية، لذلك حرص أغلب السلاطين على اصطحاب القضاة في حروبهم الخارجية للقيام بدورهم المرسوم لهم.

وقد اتضح هذا بجلاء في الفترة المملوكية الأولى، فعقب تولي السلطان علاء الدين مسعود شاه عرش السلطنة، تعرضت إحدى المدن التابعة لدهلي لهجوم مكثف من الجيش المغولي، فقام على الفور بتحضير الجيش في دهلي، وخرج هو بنفسه على رأسه. وإيمانًا منه بأهمية وجود أحد الفقهاء أو القضاة، قام السلطان باصطحاب القاضي الجوزجاني خلال حملته لمواجهة الجيش المغولي الذي قام بالهجوم على أجه. ويذكر الجوزجاني أن جيش المسلمين حظي بدعم واسع من الفقهاء المسلمين، وبسبب دعمهم تم التصدي للجيش المغولي، وانتصار جيش السلطان علاء الدين مسعود شاه[٢٨].

ومن ناحية أخرى كان سلطان دهلي يقوم بإرسال قاضي الممالك بصحبة الجيش ومرافقته، أثناء هجوم الجيش على أحد مواقع الممالك الهندوسية، وهذا ما حدث أثناء تولي السلطان معز الدين بهرام شاه السلطنة، حيث تعرض أحد قادة

الجيش، ويدعى طغان خان[٢٩] لهجوم هندوسي قوي على مدينة كتاسين[٣٠]، وقد أسفر هذا الهجوم عن سقوط عدد كبير من الجنود، مما أدى لتقهقر طغان خان مهزومًا من كتاسين والعودة إلى لكهنوتي، وأرسل أحد مساعديه للسلطان طلبًا للمدد. ويشير الجوزجاني أنه بناءًا على الأمر العالي، تحرك القاضي جلال الدين كاشاني، داعمًا للجيش، ومعه الخلعة والعلم الأحمر، وبالفعل وصل إلى كتاسين أرض المعركة، لتحميس الجيش وتشجيعه مما كان له أثر إيجابي في نفوس الجنود[٣١].

٤. دور القضاة في تسكين الفتن الداخلية:

كان لكبار القضاة في دهلي رصيد كبير من محبة الهيئة النخبوية، وعلى رأسهم السلطان والعامة على حد سواء، ويبدو أن تقبل الناس لهم واطمئنانهم أهَّلهم للقيام بمبادرات لتهدئة الأوضاع وتسكين الفتن الداخلية حال نشوبها واستعارها.

ويبدو أن هذا هو ما حدث في عهد السلطان معز الدين بهرامشاه، فقد كانت الأحداث السياسية الداخلية في عهده ساخنة للغاية، وكان هناك صراع كبير ومحتدم بينه وبين كبار رجال الدولة، منهم من يدعم السلطان ويقف بجانبه، ومنهم من يعارض وجوده، ويحاول عزله عن منصبه، وتعيين أخيه بدلًا منه، وأمام ذلك انقسم الجيش في دهلي بين الطرفين المتناحرين، واستعرت الفتنة بينهما لاسيما عقب انشقاق الجيش بينهما، فكان حتمًا على كبار قضاة السلطنة وفقهائها التدخل لتهدئة الأمر بين الفريقين. وبالفعل تدخل قاضي الممالك الجوزجاني ومعه كبار الأئمة، وطلب من الجميع التحلي بالهدوء والصبر لحل الأزمة، ولكن الوضع لم يهدأ مطلقًا، بل أرسلوا إلى قاضي الممالك بعض الغلمان المدججين بالسلاح لقتله، وقد ذكر الجوزجاني هذه الحادثة بقول " إن كبير الحجاب ويدعى خواجة مهذب[٣٢] أعطى جماعة من السفهاء ثلاثة آلاف جيتل للقضاء عليَّ، وانتظروه حال خروجه من المسجد بعد الصلاة، وأشهروا السيوف عليَّ ليقتلوني، لكنني تمكنت من الخروج من بين الغوغاء بالتدبير والحيلة"[٣٣].

٥. اشتراك بعض القضاة في مؤامرات ضد السلطان:

تورط بعض كبار القضاة في مؤامرات سياسية داخلية للإطاحة بأحد السلاطين وتعيين أخر بدلًا منه، وقد حدث ذلك تحديدًا في الفترتين المملوكية والتغلقية، ولا نعرف ماهي الدوافع التي جعلت بعض القضاة يتورطون في صراعات الطبقة النخبوية الحاكمة من السلاطين والملوك والأمراء، لكن يبدو أن كبار رجال الدولة كانوا حريصين على أخذ دعم من القضاة والفقهاء لاسترضائهم من جانب، ومن ثم مبايعتهم، وحث الناس على تقبلهم عقب وصولهم إلى عرش السلطنة على الجانب الأخر.

في الفترة المملوكية الأولى من حكم السلطنة وتحديدًا في عهد السلطان معز الدين بهرام شاه، قاد أمير الحجاب بدر الدين سنقر سنة ٦٣٩هـ-١٢٤١م، مؤامرة لعزل السلطان، وتعيين أحد أشقائه بدلًا منه، وما دفع الأمير سنقر لذلك هو الوزير نظام الملك مهذب الدين، الذي غير مزاج السلطان الذي أصبح حانقًا على الأمير سنقر. وأمام ذلك اجتمع أمير الحجاب بكبار رجال الدولة في قصر صدر الملك تاج الدين مشرف الممالك، للبت في أمر عزل السلطان، وتعيين أحد أشقائه[٣٤]. وكان من بين كبار الحضور قاضي الممالك جلال الدين الكاشاني والقاضي كبير الدين، لكن السلطان بهرام شاه اكتشف تلك المؤامرة، واستشاط غضبًا من القاضيين، وقام بعزل أحدهم، ونفي الآخر خارج دهلي[٣٥].

في الفترة التغلقية، وخلال حكم السلطان محمد تغلق قاد كشلوخان[٣٦] تمردا في مدينة الملتان، بمقتضاه كاد بالفعل أن ينقض على السلطنة، ويطيح بالسلطان محمد تغلق خارجها، ولم يكن كشلوخان بمفرده بل دعمه عدد كبير من وجهاء الملتان وعلى رأسهم قاضيها كريم الدين. وعقب تخلص السلطان من كشلوخان، وسيطرته على مجريات الأمور في الملتان، قبض على داعمي كشلوخان، وعلى رأسهم القاضي كريم الدين، الذي نكل السلطان به، وأمر بسلخ جلده جراء اشتراكه في تلك

المؤامرة[٣٧].

٦. توتر العلاقات بين السلاطين والقضاة:

اتسمت العلاقة بين بعض السلاطين في أوقات محددة من حكمهم ببعض القضاة بتوتر شديد، وصل إلى حد القتل، فرغم أن العلاقة التي جمعت الطرفين في أغلبها كانت تتسم بالود والمحبة، فإنها في أوقات أخرى تحولت إلى الكره والمقت، وكان الدافع السياسي من الأسباب الرئيسة لهذا التحول.

وقد وجدت حالات عداء بين السلاطين والقضاة في الفترة الأولى من حكم المماليك، فعقب تولي السلطان معز الدين بهرام شاه عرش السلطنة، ظن أن القاضي شمس الدين ربما كان متورطًا في مؤامرة عليه، لإزاحته عن العرش، ورغم أن شكوك السلطان لم تكن في محلها، فإنه أحضر القاضي شمس الدين، وألقى به تحت أقدام الفيلة المدربة على قتل المذنبين[٣٨]. كما أن السلطان معز الدين قام بعزل الشيخ محمد بن أحمد المدني عن منصبه كشيخ للإسلام، ويعود سبب العزل؛ لمحاولته التدخل في الأمور السياسية التي حدثت بين السلطان والمناهضين لحكمه[٣٩].

وخلال الحكم الخلجي، ورغم ما عرف عن السلطان جلال الدين الخلجي من حبه للقضاة والفقهاء وتوقيرهم[٤٠]، فإنه قد ناصب بعضهم العداء، فيذكر الهروي أن السلطان جلال الدين الخلجي، أعطى مولانا سراج الدين أرضًا ليعيش عليها ويقتات منها، وبعد فترة طلب السلطان خراجًا على الأرض التي خصصها سلفًا لمولانا، وحاول الشيخ سراج الدين أن يكسب ود السلطان بتنظيم أبيات شعر تتضمن مدح السلطان، ولكن يبدو أن السلطان لم يهتم بمولانا لكثرة مشاغله، وشعر مولانا بالإهانة، ونظم شعرًا في هجاء السلطان جلال الدين، وأسماه " خلجنامه "، وحين علم السلطان بذلك شعر بضيق، وشرع في القبض على الشيخ وسجنه، لكن مولانا سراج الدين قام بترك المدينة.والانتقال إلى مكان آخر للإقامة فيه، وظل الأمر هكذا حتى عفى

السلطان عنه وكرَّمه ومنحه خلعه(٤١).

وقد تواصل العداء بين السلاطين من ناحية، والقضاة والفقهاء من ناحية أخرى في الفترة التغلقية، فعقب ارتقاء السلطان غازي تغلق السلطنة، جمعه عداء مع مولانا نظام الدين أوليا؛ وهو من كبار الفقهاء المتصوفة في عهد السلطان علاء الدين الخلجي(٤٢)، وعقب وفاة الأخير استطاع غازي تغلق السيطرة على مقاليد الأمور في العاصمة من ولده السلطان قطب الدين مباركشاه، وبسب انتقال السلطة جبرًا إلى غازي تغلق، فضلًا عن مناصبة السلطان غازي تغلق العداء للشيخ نظام الدين أوليا، كل ذلك كان له بالغ الأثر في نفس مولانا، فقام أوليا بدعم الأمير محمد تغلق، وساعده في اغتيال أبيه، والتخلص منه للانفراد بعرش السلطنة(٤٣).

كما شهدت العلاقة بين السلطان محمد تغلق وقضاة دهلي وفقهائها توترًا في بعض الأحيان، حيث قام السلطان محمد بقتل مولانا الفقيه عماد الدين الغوري، والسبب أن السلطان تحدث إلى الشيخ الغوري بقوله: "أن الفيوض الإلهية مازالت مستمرة ولم تنقطع، فإن ادعى أحد النبوة، وصدرت عنه المعجزات فتصدقه أم لا"، فغضب مولانا عماد الدين الغوري، ولم يتمالك نفسه، وانكر كلام السلطان محمد تغلق، فأمر السلطان بذبحه على الفور(٤٤).

٧. علاقة القضاة بكبار رجال الدولة:

كان أغلب القضاة يتمتعون بعلاقات طيبة مع كبار رجال الدولة، ويبدو أن علاقة الود تعود لسببين رئيسين؛ الأول: هو أن أغلب قضاة دهلي- عدا بعض الاستثناءات التي ذكرت سلفًا- لا يتدخلون في الصراعات السياسية الداخلية في السلطنة، ومن ثم فهم ينأون بأنفسهم تمامًا بعيدًا عن أي مهاترات سياسية من الممكن أن تجعل بعض كبار رجال الدولة يشعرون بضيق منهم، وحتي لا يظهرون كأعداء مناصرين لطرف على حساب طرف آخر. والثاني: أن أغلب القضاة لاسيما الكبار

منهم ارتبطوا بعلاقات طيبة مع سلاطين دهلي أنفسهم، ومن ثم تعامل معهم كبار رجال الدولة بشيء من الحيطة والحذر لأنهم من المقربين للسلطان نفسه.

وكدليل على العلاقة الطيبة التي جمعت القضاة بكبار رجال الدولة، نورد ما ذكره القاضي الجوزجاني أن علاقة قوية جمعته بالملك تاج الدين كزلك خان[٤٥]، وأن الأخير كان دائم الترحاب به، وكان يقوم من على كرسيه ويجلس القاضي مكانه، وكان يذهب لإحضار الفاكهة لاسيما التفاح الأحمر، ويعطها بيده للقاضي الجوزجاني ويقول له: "يا مولانا خذ هذه كي تكون فألا طيبًا"[٤٦].

وقد جمعت العلاقة الطيبة بين القاضي الجوزجاني والملك نصير الدين آيتمر[٤٧]، وكانا يجتمعان سويًا في منزل الملك نصير الدين الذي كان حريصًا على كسب ود قاضي الممالك باستقباله بترحاب بالغ[٤٨].

كما كان هناك علاقات وطيدة بين الجوزجاني والملك بدر الدين سنقر، وقد أكد تلك العلاقة الطيبة الجوزجاني نفسه حين قال" إن الملك سنقر خص كاتب هذه السطور– المقصود الجوزجاني– بألطاف وإنعامات كثيرة في كاليور المحروسة حين تقابلا هناك، وكان استقباله للقاضي حسنًا للغاية، حيث أكرمه وأعزه بشكل كان له تأثير على نفس القاضي الجوزجاني[٤٩].ونظرًا لما يمثله القاضي من ثقل واحترام من اجميع طبقات المجتمع، كان في بعض الأحيان يطلب منه التدخل للوساطة والصلح بين المتخاصمين من كبار رجال الدولة. فالملك عز الدين طغان خان طلب من القاضي الجوزجاني التوسط بينه وبين الملك تمر خان[٥٠] للصلح بينهما، بعد ما ظهر الشقاق بينهما أثناء قتال الهندوس في لكهنوتي، وبالفعل وافق الجوزجاني، وحكم على الملك طغان خان أن يسلم لكهنوتي إلى الملك تمر خان، وأن يرحل عن المدينة ومعه خزائنه وأفياله وجنوده، وامتثل الملك طغان خان لكلام القاضي. وتصالحا[٥١].

الخاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع الدور السياسي للقضاة في الهند خلال عصر سلاطين دهلي (٦٠٢ –٧٩٠ هـ / ١٢٠٦ – ١٣٨٨م)، توصلنا إلى نتائج عدة أهمها:

- كان لبعض القضاة الهنود دور سياسي في بعض فترات السلطنة، حيث حرص بعضهم على التدخل في رسم السياسة العامة للدولة، وبدا ذلك جليًا في أوقات الضعف التي مرت بها دهلي، وقد استغل كبار القضاة حالات الضعف تلك، وتورط بعضهم في مؤامرات سياسية داخلية ضد سلطان دهلي، محاولين مع آخرين من كبار رجال الدولة الإطاحة به.
- كُلف كبار القضاة في بعض الأوقات بالذهاب في بعثات دبلوماسية خارجية ممثلين عن السلطان، أو كمندوبين عنه في بعض المهمات الداخلية، وحسبُنا في ذلك ابن بطوطة نفسه الذي ذهب مبعوثًا عن السلطان محمد تغلق إلى الصين.
- استخدم بعض سلاطين دهلي كبار القضاة والفقهاء في تأييد مشروعاتهم الحربية الخارجية، إيمانًا منهم بأن كبار القضاة والفقهاء لهم تأثير بالغ في تحميس الجنود وتشجيعهم على مواصلة القتال ضد القوات المعادية للسلطنة و لاسيما المغولية التي دأبت علي الهجوم على التخوم الهندية.
- كان للقضاة دور كبير في تسكين الفتن الداخلية في العاصمة دهلي التي حدثت بين السلطان من جهة وبين كبار رجال الدولة من جهة أخرى، وقد تمكن بعض كبار القضاة من لعب دورٍ بارزٍ في تهدئة الأمور السياسية المشتعلة لاسيما في الفترة المملوكية الأولى من حكم سلاطين دهلي.
- تورط بعض كبار القضاة في مؤامرات سياسية داخلية ضد سلطان دهلي، محاولين مع آخرين من كبار رجال الدولة الإطاحة به، وبعض تلك المحاولات نجحت في مسعاها.

الـهوامش

(١) الجوزجاني، طبقات ناصري، ج١، تحقيق وترجمة: عفاف السيد زيدان، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط١، ٢٠١٢م؛ ص٦٥٩,٦٤٧,٦٤٠؛ أمير خسرو ،تغلق نامه، تهذيب وتحشية: سيد هاشمي، طبعة اورنجباد،١٩٣٣م، ص١٣٥,١٣٤؛ محمد يوسف النجرامي، العلاقة السياسية والثقافية بين الهند والخلافة العباسية، دار الفكر، ط١، القاهرة، ١٩٧٩م ص١٢٤؛

Waqar Khan, The Legal System Of Sultans Of Delhi, International Journal Of Devolobment and Sustainability, V6, N12, Japan, 2017, p1988

(٢) تحفة النظار، ج٣، تحقيق: عبدالهادي التازي، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، الرباط، ١٩٩٧م، ص١٢١؛ محمد يوسف النجرامي، العلاقة السياسية والثقافية بين الهند والخلافة العباسية، ص١٢٤

(٣) تحفة النظار، ج٣، ص١٢١؛ محمود مرعي، التاريخ السياسي والإداري للمسلمين في الهند(٦٠٢-٨١٦هـ/١٢٠٦-١٤١٤م)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٩م، ص٥٦

(٤) طبقات ناصري، ج١، ص ٦٥٩,٦٤٧,٦٤٠

(٥) هو ينتمي لأسرة نبيلة، ربما تكون من أصول عربية وفدت على الهند في عهد السلطان شمس الدين إلتتمش، وعاش عبد الملك عصامي في كنف أول سلاطين الدولة البهمنية علاء الدين حسن بهمني شاه، للمزيد انظر: بيتر جاكسون، سلطنة دهلي تاريخ سياسي وعسكري، ترجمة فاضل جكتر، مكتبة العبيكان، ط١، الرياض، ٢٠٠٣م، ص١٠٦

(٦) فتوح السلاطين يا شاهنامه ي هند، تصحيح: أوشا، مدراس،١٩٤٨م، ص١٩٩,٣٤١,٣٥٤؛ محمود مرعي، التاريخ السياسي والإداري للمسلمين في الهند، ص٥٦

(٧) أمير خسرو، قران السعيدين، تحشية سيد حسن، دهلي، ١٩٤٤م، ص٤٨

(٨) تغلق نامه، ص١٣٥١٣٤؛ محمود مرعي، التاريخ السياسي والإداري للمسلمين في الهند، ص٥٧

(٩) برني، تاريخ فيروز شاهي، بتصحيح: مولوي سيد أحمد خان، عناية وليم ناسوليس، طبعة كلكتا، ١٨٦٢م، ص١٧٣؛ نظام الدين الهروي، طبقات أكبري، ترجمة عبد القادر الشاذلي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥م، ج١، ص١٠٩

(10)Qureshi,I, The administration of the sultanate of Dehli, Pakistan historical society, Karachi, 1958p55

(١١) للمزيد انظر: برني، تاريخ فيروز شاهي، ص١٧٣؛ نظام الدين الهروي، طبقات أكبري، ج١، ص١٠٩؛ الساداتي، تاريخ المسلمين في شبه القارة الهندية وحضارتهم، ج١، مكتبة كلية الآداب، القاهرة، ١٩٥٧م، ص١٤٩؛ محمود مرعي، التاريخ السياسي والإداري للمسلمين في الهند، ص٥٧

(12)BasheerM, The administration of justice in medieval India, Aligarh University, 1941p109

(١٣) كان من الدواوين الأربعة الكبار في سلطنة دهلي، وكان رئيس الديوان بمنزلة الوزير، ويسمى "دبير"، ويتمتع بنفوذ واسع للغاية داخل سلطنة دهلي، وهو المختص تحديدًا بتحرير المراسم والوثائق الخاصة بالتولية، وكتابة الرسائل الرسمية، ومراسلة حكام الولايات، وملوك وحكام الدول الأجنبية وهو المنوط به –أيضًا– مراجعة المراسلات السلطانية، فمراسلات السلطان لحكام الدول الأجنبية بالإضافة إلي أن مراسلاته مع كبار المسئولين في سلطنة دهلي لابد وأن تمر على ديوان الإنشاء لتنقيحها، ثم تُنسخ، وتُرسل في سرية تامة ونظرًا لطبيعة عمل الديوان السرية، كان يُختار أفراده بعناية فائقة، ومن الثقات المقربين جدًا لدوائر الحكم، لذلك كان يطلق على رئيس ديوان الإنشاء بخازن الأسرار للمزيد انظر: برني، تاريخ فيروز شاهي، ص١٥٣؛ الهروي، طبقات أكبري، ج١، ص١٠٤

(١٤) ابن فضل الله العمري، التعريف بفن المصطلح، تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٨م، ص٦٨

(١٥) إيناس حمدي، حضارة الإسلام في الهند، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٣م، ص٥٦

(١٦) هى قبة حريرية مرصعة بالذهب تحمل من قبل أحد أكابر الأمراء فوق رأس السلطان أثناء تنقلاته، لمزيد من المعلومات انظر: القلقشندي، صبح الأعشى، ج٤، المطبعة الأميرية،

القاهرة، ١٩١٥م، ص٧,٨؛ البقلي، التعريف بمصطلحات صبح الأعشى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٣م ص٩٩

(١٧) الهروي، طبقات أكبري، ج١، ص٧٧؛

(١٨) الهروي، طبقات أكبري، ج١، ص١٤٤

(١٩) ابن بطوطة، تحفة النظار، ج٣، ص١٧٣

(٢٠) ذكر الدكتور أحمد عبد القادر الشاذلي أثناء ترجمته لكتاب طبقات أكبري أن وصول الحاج سعيد صرصري إلى دهلي كان سنة ٦٤٤هـ/١٢٤٦م، وربما اختلط على استاذنا الأمر، هذه السنة التي ذُكرت كانت قبل مجيء السلطان محمد تغلق لعرش دهلي بحوالي خمسة وسبعين عامًا، وهذا بالطبع خطأ، والأغلب أنه كان يقصد سنة ٧٤٤هـ، وبعد الاطلاع على بعض المصادر الفارسية المختصة بعهد السلطان محمد تغلق، وجدنا أن سنة ٧٤٤هـ/١٣٤٣م هي بالفعل سنة وصول الحاج سعيد صرصري إلى دهلي للمزيد انظر: الهروي، طبقات أكبري، ج١، ص١٧٧

(٢١) الهروي، طبقات أكبري، ج١، ص١٧٧

(٢٢) مؤلف مجهول، سيرتي فيروز شاهي، طبعة دهلي، ١٩٧٣م، ص ٢٦٨؛ برني، تاريخ فيروز شاهي، ص٤٩٢؛ محمد يوسف النجرامي، العلاقة السياسية والثقافية بين الهند والخلافة العباسية، ص١٣٩

(٢٣) ابن بطوطة، تحفة النظار، ج٣، ص٩٠

(٢٤) تحفة النظار، ج٣، ص١٨٩

(٢٥) الهروي، طبقات أكبري، ج١، ص٩٥

(٢٦) ابن بطوطة، تحفة النظار، ج٣، ص ٢٢٩– ٢٣٢

(٢٧) ابن بطوطة، تحفة النظار، ج٣، ص٢٤٩

(٢٨) الجوزجاني، طبقات ناصري، ج١، ص٦٥٠

(٢٩) الملك عز الدين طغان خان هو تركي قرخطائي، تدرج في الوظائف في عهد السلطان إلتُتْمُش، وتربى في بلاطه، وتدرج في المناصب حتى أصبح ساقيًا خاصًا ثم متذوقًا خاصًا ثم أميرا للركائب ثم رئيسًا لديوان الإنشاء وحين ارتقت رضية السلطنة كان طغان خان في

لكهنوتي، وكان من مؤيدي السلطانة على ارتقائها العرش، وفي الأخير توفي طغان خان في أوده سنة٦٤٤هـ–١٢٤٦م، للمزيد انظر: الجوزجاني، طبقات ناصري، ج٢، ص٢٢–٣٠

(٣٠) هي على حدود جاجنكر وتقع بالقرب من لكهنوتي الشهيرة للمزيد انظر: الجوزجاني، طبقات ناصري، ج٢، ص٢٤–٢٣

(٣١) الجوزجاني، طبقات ناصري، ج٢، ص٢٤؛ فخر الدين الحسيني، الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام المسمى نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر،دار بن حزم، بيروت، ط١، ١٩٩٩ م، ج١، ص٩٠؛ و ج٢، ص١٥٠

(٣٢) كان من كبار رجال الدولة في عهد السلطان معز الدين بهرام شاه، وتدرج في المناصب حتى وصل لمنصب نائب الوزير في عهد السلطانة رضية للمزيد انظر، الجوزجاني، طبقات ناصري، ج١، ص٦٢٦؛ محمود مرعي، التاريخ السياسي والإداري للمسلمين في الهند، ص٨٥

(٣٣) الجوزجاني، طبقات ناصري، ج١، ص٦٤٥

(٣٤) الجوزجاني، طبقات ناصري، ج١، ص٦٤٢–٦٤١؛

(٣٥) برني، تاريخ فيروز شاهي، ص١٢٦؛ الهروي، طبقات أكبري، ج١، ص٧٦–٧٥؛

(٣٦) هو أحد قادة السلطان محمد تغلق في الملتان، ولكنه تمرد ورفع راية العصيان، ويشير أحد الباحثين أن السلطان محمد تغلق استطاع القبض على كشلوخان عن طريق الخدعة الحربية فيذكر: "ومن طرق خداع السلطان محمد تغلق ما قام به أثناء إحدى المعارك، وكانت ضد كشلوخان، فقد وضع السلطان في مكانه رجلًا يشبهه، ثم أخذ جانبًا بعيدًا مع أربعة آلاف من فرسانه، فهجم جنود كشلوخان على السلطان الوهمي وقتلوه، فظنوا انهم كسبوا المعركة، فانفضوا من حول كشلوخان طمعًا في الغنائم، وهنا تقدم محمد تغلق مع فرسانه وهاجم كشلوخان وتمكن من قتله" برني، تاريخ فيروز شاهي، ص٤٧٩–٤٧٨؛ محمود مرعي، التاريخ السياسي والإداري للمسلمين في الهند، ص٢٥٥

(٣٧) ابن بطوطة، تحفة النظار، ج٣، ص٢٠٢

(٣٨) الهروي، طبقات أكبري، ج١، ص٧٦

(٣٩) الحسيني، نزهة الخواطر، ج١، ١١٨–١١٧

(٤٠) الهروي، طبقات أكبري، ج١، ص١٠٩

(٤١) الهروي، طبقات أكبري، ج١، ص١١٣

(٤٢) أمير خسرو، ديوان أمير خسرو دهلوي، ترتيب وتهذيب داكر أنور الحسن، نشر نو لكشوريك ديو، لكهنو، ١٩٢٤م، ص١١؛ برني، تاريخ فيروز شاهي، ص٤٢٩–٤٣٢؛

(٤٣) ابن بطوطة، تحفة النظار، ج٣، ص١٤٣؛ وقد تورط السلطان محمد تغلق في قتل والده، عن طريق بناء مبنى من الخشب يستقبل فيه والده، وهو من تصميم الوزير خواجه جهان الذي كان يشغل وظيفة "شحنه ي عمارات" أي ناظر المباني المسئول عن البنايات في العاصمة وكانت المؤامرة تقضي بسقوط المبنى الخشبي بمجرد دخول الفيلة للعرض أمام السلطان، وبالفعل سقط القصر على السلطان فأردى قتيلًا، وبمقتضاه أصبح محمد تغلق سلطانًا على دهلي للمزيد انظر: ابن بطوطة، تحفة النظار، ج٣، ص١٤٣؛ عصامي، فتوح السلاطين، ص٤٢٠؛ برني، تاريخ فيروز شاهي، ص٤٥٤

(٤٤) الحسيني، نزهة الخواطر، ج٢، ص١٨١

(٤٥) هو أحد مماليك السلطان شمس الدين آلتتمش، حيث اشتراه من الخواجه علي باستادي حينما كان يحكم ولاية برن في عهد السلطان قطب الدين أيبك، وأهداه إلى ابنه الأكبر الملك ناصر الدين محمود شاه الذي أصبح سلطان دهلي فيما بعد، إلى أن أصبح أحد الملوك الكبار، وقاد جيش السلطنة في مناسابات عدة أهمها: حملة السلطان آلتتمش على مدينة آجه وتولى عددا من الوظائف المهمة لعل أبرزها وظيفة متذوق الطعام، وأمير الركائب وقد رآه الجوزجاني وقال عنه: إنه ذو منظر مهيب جدا وطلعة جليلة وحسن العقيدة، توفي الملك تاج الدين كزلك سنة ٦٢٩هـ–١٢٣١مللمزيد انظر: الجوزجاني، طبقات ناصري، ج٢، ص١٢–١١

(٤٦) الجوزجاني، طبقات ناصري، ج٢، ص١٢–١١

(٤٧) كان عبدًا للملك بهاء الدين طغرل، أحد ملوك السلطان معز الدين محمد بن بسام، وقد اشتراه السلطان آلتتمش من ورثة بهاء الدين طغرل، وصفه الجوزجاني بأنه كان رجلا غاية في الشهامة، ومحنكًا، وشجاعًا، وجريئًا، ومسيطرًا، وعادلًا، وعاقلًا وأهم الوظائف التي تولاها الملك نصير الدين هي رئاسة الحرس السلطاني، ثم واليا على إقليم لاهور، وفي سنة ٦٢٥هـ/١٢٢٧م ذهب السلطان آلتتمش لإخضاع بعض مدن السند، وجاء بجيشه لمساعدة السلطان، وأظهر آثارًا طيبة وتوفي الملك نصير الدين غريقًا أثناء عبوره مع جيشه أحد الممرات المائية بولاية بندي للمزيد انظر: الجوزجاني، طبقات ناصري، ج ٢، ص١٦

(٤٨) الجوزجاني، طبقات ناصري، ج٢، ص١٦

(٤٩) الجوزجاني، طبقات ناصري، ج٢، ص٣٤

(٥٠) هو تمر خان قمر الدين قيران صاحب إقطاع أوده، كان تركي الأصل، وتحديدًا قبجاقي،كان من مماليك السلطان آلتتمش، حيث اشتراه من أسد الدين منكلي بمبلغ ٥٠ ألف جيتل وكان من قادة الجيش الكبار في سلطنة دهلي في عهد السلطانة رضية، والسلطان علاء الدين مسعود شاه قاد الجيش في مناسبات عدة لعل أهمها على مدينة لكهنوتي بأمر من السلطان، وبصحبة القاضي جلال الدين الكاشانيتولى عددا من الوظائف المهمة الأخرى أبرزها وظيفة أمير الركائب توفي الملك تمر خان سنة ٦٤٤هـ/١٢٤٦م، في مدينة لكهنوتيللمزيد انظر: الجوزجاني، طبقات ناصري، ج٢، ٢٧-٢٦

(٥١) الجوزجاني، طبقات ناصري، ج٢، ص٢٦-٢٥.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا– المصادروالمراجع العربية:

١. ابن بطوطة، تحفة النظار، ج٣، تحقيق: عبدالهادي التازي، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، الرباط، ١٩٩٧م.
٢. ابن العمري، التعريف بالمصطلح الشريف، تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.
٣. الجوزجاني، طبقات ناصري، ج١، تحقيق وترجمة: عفاف السيد زيدان، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط١، ٢٠١٢م.
٤. القلقشندي، صبح الأعشى، ج٤، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩١٥م
٥. البقلي، التعريف بمصطلحات صبح الأعشى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٣م
٦. الساداتي، تاريخ المسلمين في شبه القارة الهندية وحضارتهم، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٩٥٧م
٧. إيناس حمدي، حضارة الإسلام في الهند، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٣م
٨. محمد يوسف النجرامي، العلاقة السياسية والثقافية بين الهند والخلافة العباسية، دار الفكر، ط١، القاهرة، ١٩٧٩م
٩. محمود مرعي، التاريخ السياسي والإداري للمسلمين في الهند(٦٠٢–٨١٦هـ/١٢٠٦–١٤١٤م) الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٩م
١٠. بيتر جاكسون، سلطنة دهلي تاريخ سياسي وعسكري، ترجمة فاضل جكتر، مكتبة العبيكان، ط١، الرياض، ٢٠٠٣م
١١. فخر الدين الحسيني، الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام المسمى: نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر،دار بن حزم، بيروت، ط١، ١٩٩٩م

ثانيًا: المصادر الفارسية

١. أمير خسرو، تغلق نامه، تهذيب وتحشية: سيد هاشمي، طبعة اورنجباد،١٩٣٣م
٢. أمير خسرو، ديوان أمير خسرو دهلوي، ترتيب وتهذيب داكر أنور الحسن، نشر نو لكشوريك ديو، لكهنو، ١٩٢٤م
٣. أمير خسرو، قران السعيدين، تحشية سيد حسن، دهلي، ١٩٤٤م

٤. عصامي، فتوح السلاطين يا شاهنامه ي هند، تصحيح: أوشا، مدراس،١٩٤٨م
٥. برني، تاريخ فيروز شاهي، بتصحيح: مولوي سيد أحمد خان عناية وليم ناسوليس، طبعة كلكتا، ١٨٦٢م
٦. نظام الدين الهروي، طبقات أكبري، ج١، ترجمة عبد القادر الشاذلي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥م
٧. مؤلف مجهول، سيرتي فيروز شاهي، طبعة دهلي، ١٩٧٣م

ثالثًا: المراجع الإنجليزية

1. Qureshi,I, The administration of the sultanate of Dehli, Pakistan historical society, Karachi, 1958
2. BasheerM, The administration of justice in medieval India, Aligarh University, 1941
3. Waqar Khan, The Legal System Of Sultans Of Delhi, International Journal Of Devolobment and Sustainability, V6, N12, Japan, 2017





Middle East Research Journal



Refereed Scientific Journal (Accredited) Monthly

Issued by Middle East Research Center

Forty-eighth year · Founded in 1974



Vol. 75 May 2022

Issn: 2536-9504

Online Issn :(2735-5233)